مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

إسرائيل في مواجهة الجنائية الدولية

1 – مدخل:

"يوم أسود".. هكذا وصف رئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، قرار المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في ارتكاب "جرائم حرب" محتملة في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يعطي مؤشراً على تخوُّف إسرائيلي من الإدانة، واستدعاء قادته العسكريين والسياسيين إلى المحكمة الدولية. وبموجب قرار المحكمة ستكون "إسرائيل" أمام مساءلة قانونية ملزمة لها أمام الانتهاكات والاعتداءات التي ارتكبتها وترتكبها ضد المدنيين الفلسطينيين؛ لكون فلسطين أصبحت دولة عضو في المحكمة وحظيت باعتراف دولي واسع. ومعلوم انه خلال السنوات القليلة الماضية، ارتكبت سلطات الاحتلال انتهاكات بالجملة ضد الفلسطينيين، خاصة في غزة، وذلك خلال ثلاث حروب شنتها على القطاع المحاصر، أولاها أواخر عام 2008، والثانية في نوفمبر 2012، والثالثة صيف عام 2014. وقد توصلت منظمات حقوقية محلية ودولية إلى أن الانتهاكات الجرمية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة ترتقي إلى مستوى جرائم حرب.

وأعلنت المدعية العامة "أنه وبناء على تحليل مستقل وموضوعي لكافة المعلومات المتوفرة لدى مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية بشأن الحالة في فلسطين فقد قررت أن كافة المعايير لفتح التحقيق الجنائي قد توافرت، ما يعني أنها جاهزة لفتح تحقيق". واستدركت: "لكن بناء على ميزة الحالة في فلسطين والتعقيدات القانونية الكبيرة المرافقة لها، فقد قررت اللجوء إلى الدائرة التمهيدية الأولى لطلب حكم منها بشأن الولاية الإقليمية على الأراضي الفلسطينية". وتابعت: "طلبت من الدائرة التمهيدية الأولى تأكيد أنها تمتلك ولاية لممارسة اختصاصها على كل من الضفة الغربية بما يشمل القدس الشرقية وقطاع غزة، وهذا الاستنتاج هو لأغراض حصرية من أجل تحديد ولاية المحكمة من أجل ممارسة اختصاصها القضائي ونطاق تطبيق ميثاق روما".

وقالت سهى حسن الخطيب المتخصصة في العلاقات الدولية إن "المحكمة قد تبحث في جرائم الاغتيالات وعمليات الإعدام الميدانية على الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية وإعدام المتظاهرين في مسيرات العودة في قطاع غزة واستهداف الصحفيين، وقد يصل الأمر إلى محاسبتها على استخدام أسلحة محرمة دولياً خلال حروبها على غزة إن ثبت ذلك".

وتقول الخطيب إنه "وفقاً لأركان الجرائم في نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية بما يتضمن المواد (6–8)، فإن باستطاعة الفلسطينيين أن يتقدموا بالمئات بل بالآلاف من قضايا جرائم الحراب"، مؤكدة أن تلك القضايا قد تطال شخصيات سياسية وعسكرية من إسرائيل، وقد يشمل ذلك رؤساء أركان سابقين وحاليين ورؤساء جهاز الشاباك ووزراء الحرب ووزراء الخارجية ووزراء التربية والتعليم ووزراء البناء والإسكان ورؤساء مجالس المستوطنات.

وتشير الخطيب إلى "وجود سوابق قضاء دولية بجرائم حرب اضطرت على إثرها وزيرة خارجية إسرائيل في الفترة ما بين 2006–2009 تسيبي ليفني، حيث كان لها دور في الحرب على غزة خلال عامي 2008–2009، إلى إلغاء سفرها لكل من بروكسل ولندن خوفاً من استدعائها للتحقيق ومحاكمتها بتهمة جرائم حرب". وبالتالي فان الانزعاج الإسرائيلي من القرار قد عكَس الخوف من كشف الوجه الحقيقي للاحتلال، الذي ينتهك حقوق الإنسان ويخرق القانون الدولي، ويرى مراقبون أن محاولات التهرب والتنصل الإسرائيلي ليس سوى "اعتراف ضمني بالجرائم التي تُرتكب بحق الفلسطينيين على الملأ".

2 – انضمام فلسطين إلى المحكمة:

تأسست محكمة "الجنايات الدولية" في شهر تموز 2002، بهدف منع ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، ومحاسبة كل من يرتكب مثل هذه الأعمال الوحشية.

وتنص ديباجة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على "عزم الدول الأطراف على وضع حد لإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، وعلى الإسهام من ثم في منع هذه الجرائم".

وبعد منح الأمم المتحدة فلسطين صفة "عضو مراقب"، بدأت بإحالة عدد من الملفات إلى المحكمة الجنائية، وكان أولها في 2015، إعلاناً بموجب المادة 12 (3) من نظام روما الأساسي، معلنةً قبولها للمحكمة الدولية ممارسة اختصاصها، فيما يرتبط بالجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها القدس منذ 13 حزيران 2014.

وفي 7 كانون الثاني 2015، أبلغ مسجل المحكمة الجنائية الرئيسَ محمود عباس قبوله الإعلان الذي أودعته فلسطين بموجب المادة 12 (3) من نظام روما، وأنه قد تمّ تحويل الإعلان إلى المدعية العامة للنظر فيه.

وعقب الإعلان الرئاسي للانضمام إلى نظام روما في كانون الاول 2014، أودعت فلسطين في 2015 صك الانضمام إلى نظام روما لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وبعدها قبِل الأمين العام للأمم المتحدة بوصفه الجهة المودع لديها بانضمام فلسطين إلى نظام روما، وأصبحت فلسطين بعد ذلك الدولة الطرف الـ123 لدى المحكمة الجنائية. وأودعت دولة فلسطين إعلاناً بموجب المادة 12 (3) قبلت من خلاله باختصاص المحكمة الجنائية الدولية؛ لغرض تحديد مرتكبي جرائم الحرب والمتواطئين معهم وملاحقتهم قضائياً، وإصدار الأحكام بشأنهم في الجرائم التي ارتكبوها بالأراضي الفلسطينية، ومن ضمنها القدس الشرقية منذ 13 حزيران 2014.

3 – خطوة مهمة:

أعلن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأر اضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 مايكل لينك قائلاً: "لا تزال المساءلة غائبة حتى يومنا هذا وعلى نطاق واسع، وذلك منذ انطلاق الاحتلال المستمرّ منذ 52 عامًا." وتابع قائلاً: "خلال الأعوام الماضية، اعتمد المجتمع الدولي من خلال الأمم المتّحدة المئات من القرارات التي تدين مختلف سمات الاحتلال الإسرائيلي المتجذّر في الأراضي الفلسطينية. ولكنّه نادرًا ما اقترن الانتقاد بالتبعات. إلاّ أنّ إمكانيّة تحقيق المساءلة تلوح حاليًّا في الأفق." ومن جهته، أضاف المقرّر

الخاص قائلاً: "في عالم ينادي بتكريس حقوق الإنسان والنظام الدولي القائم على القواعد، من المهمّ أن يدافع المجتمع الدولي عن قرار المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية للمضي قدمًا في التحقيق والسعي إلى استصدار حكم إيجابي من الدائرة التمهيدية بشأن مسألة الولاية القضائية. ويجب أن يكون القانون الدولي أساس التماس العدالة لضحايا جرائم الحرب في هذا الصراع اللامتناهي، وعلى المجتمع الدولي أن يدعم بكلّ صرامة القوانين والمؤسسات التي أنشأها ورعاها." ولفت المقرّر الخاص إلى أن المدعية العامة تعتزم التحقيق فيما إذا كان عناصر من حركة حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية المسلّحة قد ارتكبوا جرائم حرب منذ حزيران 2014. وأضاف قائلاً: "إذا ما قادت الإثباتات التي جمعتها المدعية العامة إلى العثور على أدلّة تدين هذه المنظمات، ينبغي دعم جهودها في هذا المجال أيضًا. فنظام روما الأساسي يجب أن يُطبّق على الجميع، وهذه هي الطريقة الوحيدة للحصول على الدعم السياسي والشعبي المطلوب كي تنجح المحكمة في تنفيذ مهامها. وحثّ المقرر الخاص على عرض مسألة الولاية القضائية على الدائرة التمهيدية وحلها بأسرع ما يمكن، مشيرًا إلى المخاوف القائمة منذ زمن حيال عجلة العدالة التي تدور ببطء. وختم المقرر الخاص بيانه قائلاً: "إن التأخير في تحقيق العدالة هو بمثابة حرمان من العدالة. وإذا انتقلت مزاعم جرائم الحرب إلى مرحلة التحقيق الرسمي، فيجب بذل كلّ جهد ممكن للمضي قدمًا في عمل مكتب المدعية العامة بطريقة سريعة ومعقولة تحترم الإنصاف القانوني، كي يتسنى للعديد من ضحايا هذا النزاع أن يأملوا فعلاً بأنّ العدالة ستحقّق وهم لا يزالون على قيد الحياة."

المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بفلسطين، عصام يونس، اعتبر أن الخطوة الأولى للمدعية العامة مهمة، إذ تضمنت الانتهاء من مرحلة الفحص التمهيدي، وتولَّد لدى الادعاء العام أن هناك أساساً للتحقيق في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويعد بيان المدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية، وفق قول يونس تأكيداً لوجود جرائم حرب في فلسطين، ويوجد ما يدفع إلى التحقيق، إضافة إلى أنها وثيقة برسم التاريخ والمجتمع الدولي، بأن الادعاء الفلسطيني أصبح حقيقة مؤكدة بوجود جرائم ضد الإنسانية. ومن حيث أهمية القرار، يرى يونس أنه يعني الدخول في التحقيق، دون أخذ الادعاء العام موافقة الدائرة التمهيدية للشروع في التحقيق، ولكن يحتاج الادعاء تحصين نفسه حول الولاية الجغرافية لدولة فلسطين.

"ويبقى شيء وهو مدى قدرة فلسطين على إحالة ملف حول ولايتها على الأراضي الفلسطينية باعتبارها تحت الاحتلال، ولكنه محسوم ارتباطاً بأن فلسطين أصبحت دولة في 2012، واعترفت بها دول كثيرة في العالم، والمحكمة قبِلت الإحالة من دولة فلسطين"، كما يؤكد الخبير الحقوقي.

وعن المدة الزمنية التي تحتاجها المحكمة لبدء التحقيق في الملفات المحالة إليها، فهي وفق الخبير القانوني 4 أشهر ثم قابلة للتمديد شهرين، وبعدها تقرر التحقيق والمباشرة به. وتتم إحالة الملفات إلى المحكمة الجنائية الدولية وتحريك الدعاوى، من قِبل الدول الأعضاء، ومجلس الأمن، ومن المحكمة من تلقاء نفسها، بحسب يونس. الذي استدرك بالقول: إن "الملفات الفلسطينية محالة إلى المحكمة الجنائية الدولية بالفعل، وما يحدث هو إجراء فني طبيعي، فالمحكمة سيدة نفسها، وفي حالة مباشرة التحقيق لا يمكن وضع زمن للادعاء العام متى ينتهي، ولكن العدالة الناجزة هي السريعة".

وعن إمكانية محاسبة قادة الاحتلال الإسرائيلي، يقول المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بفلسطين: إن ذلك يكون "بعد الانتهاء من التحقيق، ووجود إثبات تولَّد لدى الادعاء بوجود جرائم حرب ارتُكبت، وهنا يصبح من ارتكب وتغاضى عن الجرائم المرتكبة طريداً للعدالة".

الرئيس الفلسطيني محمود عباس، من جهته، رحب بقرار المحكمة الدولية، واصفاً الخطوة بـــ"اليوم العظيم والتاريخي"؛ حيث أصبح بإمكان أي فلسطيني أصيب من جراء الاحتلال، أن يرفع قضية أمام المحكمة الجنائية. ويوضح عباس في تصريح نشرته وكالة الأنباء الرسمية (وفا)، أن القرار جاء بعد 4 سنوات من العمل والمتابعة الحثيثة، وتقديم كل ما يلزم حول جرائم الاحتلال المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وزير العدل الفلسطيني، محمد الشلالدة، يرى أن قرار "الجنائية الدولية" يعني أن الشروط القانونية كافة لفتح تحقيق جنائي قد اكتملت، وأصبحت هناك قناعة وأدلة وإثباتات بأن المشتبه فيهم أو المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق المواطنين الفلسطينيين سيقدَّمون إلى العدالة.

واعتبر الشلالدة في تصريح رسمي له، وصف "إسرائيل" القرار بـــ"اليوم الأسود" يعني أنه "أسود على المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية".

أما الدكتور أيمن سلامة، أستاذ القانون الدولى العام، فأكد على أن إدعاءات رئيس الوزراء الإسرائيلى بينيامين نتنياهو حول أن المحكمة الجنائية الدولية معادية للسامية ترهات مرسلة وليس لها أى أساس من الصحة، لعدة أسباب، مشيرا إلى أن السبب الأول يتمثل فى المحكمة الجنائية الدولية ليست سلاحا موجها ضد أحد، و المحكمة ذاتها لا تمتلك أي أداة تنفيذية لتنفيذ قراراتها سواء باستدعاء المتهمين أو الشهود أو مذكرات الاعتقال أو الحصول على أدلة او إفادات من الدول الأعضاء في نظام المحكمة، فليس للمحكمة شرطة أو جيش تابع لهذه المحكمة.

وتابع الدكتور سلامة أن السبب الثانى هو أنه ليس صحيحا أن المحكمة لن تفتح تحقيقا جنائيا، ولكن الصحيح هو ما نطقت به المدعية العامة للمحكمة حرفيا وهو "بعد أن قامت المحكمة بالفحص الأولي في الإحالة المقدمة من دولة فلسطين بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية منذ عام 2014 توافرت لدي المدعية العامة، أدلة معقولة للشروع في التحقيق الجنائي في الإحالة المقدمة من دولة فلسطين العضو في المحكمة الجنائية الدولية".

وأشار أستاذ القانون الدولى العام، إلى أن السبب الثالث يتمثل فى أن تعاون أو عدم تعاون الحكومة الإسرائيلية مع المحكمة في التحقيق الجنائي الذي ستشرع فيه لا يؤثر في القرار المتخذ من المدعية العامة للمحكمة بحال من الأحوال، و سابقة دارفور خير دليل، موضحا أن السبب الرابع هو أن توجه فلسطين للمحكمة لنيل حقوقها و حقوق الشعب الفلسطيني عن طريق ملاحقة وإدانة الإسرائيليين منبت الصلة بالمفاوضات و أي إطار سياسي أو اتفاقي بين فلسطين و إسرائيل، وكافة الدول الأعضاء في المحكمة الـــ122 لديها أهلية قانونية لملاحقة الإسرائيليين الذين تلاحقهم المحكمة إعمالا لمبدأ "التكاملية".

واعتبر المتحدث باسم هيئة شؤون الاسرى والمحررين حسن عبد ربه اعلان الجنائية الشروع بتحقيق في جرام الاحتلال تطوراص نوعياً في مواجهة الظلم والجرائم التي ترتكبها اسرائيل بحق الأسرى وقضيتهم.

وقال عبد ربه إن قضية الأسرى من ابرز القضايا التي قدمت بشكل رسمي للجنائية الدولية، والتي تتناول معاناة الأسرى في سجون الاحتلال، واستشهاد عدد منهم، جراء الاهمال الطبي المتعمد، مشيرا الى انه تم اخطار المحكمة سابقا بذلك، وفي عدة مناسبات، معتبرا ذلك تطورا في الاتجاه الصحيح لتصويب الظلم والقهر الذي وقع على شعبنا.

4 – المحكمة والتحقيق في جرائم اسرائيل:

أعلنت المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، مؤخراً عزمها فتح تحقيق في ارتكاب "جرائم حرب" محتملة، في الأراضي الفلسطينية، وقالت "بنسودا" في بيان، نشر على موقع المحكمة الإلكتروني، إن "جميع المعايير القانونية التي ينص عليها ميثاق روما (معاهدة تأسست بموجبها المحكمة جنائية الدولية) توافرت، وتسمح بفتح تحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم حرب بالأراضي الفلسطينية"، وأضافت: "لدي قناعة بأن جرائم حرب ارتكبت بالفعل أو ما زالت ترتكب في الضفة الغربية بما يشمل القدس الشرقية وقطاع غزة". كما أكدت بنسودا أنه في ظل طلب دولة فلسطين لتدخّل المحكمة "فإنها لا تحتاج لطلب موافقة القضاة على بدء التحقيق"، وأشارت إلى أنها ستطلب من المحكمة، تحديد ما هي الأراضي المشمولة ضمن صلاحياتها، كون إسرائيل ليست عضوا في المحكمة. وأعربت بنسودا في تقريرها السنوي عن القلق لما تخطط له إسرائيل بشأن ضمّ غور الأردن، بحسب ما ذُكر خلال الانتخابات الأخيرة التي جرت في إسرائيل على أن يتم تقديم مشروع ضمّ غور الأردن في الضفة الغربية إلى الكنيست إذا أعيد انتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. ويُذكر أن نتنياهو صرّح من العاصمة البرتغالية لشبونة ردا على أسئلة صحفيين بشأن التحقيق الأولي بأن إسرائيل لديها "الحق" في ضم غور الأردن. وفي المؤتمر الصحفي اليومي الذي يُعقد في المقرّ الدائم في نيويورك، قال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك ردّا على أسئلة أحد الصحفيين بشأن ضم الغور، "عندما تم الإدلاء بالتصريحات لأول مرة أعربنا عن قلقنا وقلنا إن أي خطوة أحادية ستُبعدنا أكثر عن حل الدولتين."وبحسب تقرير المحكمة، فإن عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية ارتفع إلى 600،000 مستوطن

منذ عام 1967 يعيشون في 137 مستوطنة تعترف بها السلطات الإسرائيلية رسميا وتضم 12 "حيّا" كبيرا في الجزء الشرقي من القدس، و100 بؤرة استيطانية لا تعترف بها إسرائيل.

وأشارت المدعية العامة إلى أن التحقيق الأولي ركز على جرائم حرب مزعومة وقعت في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، منذ 13 حزيران/يونيو 2014، وجمع معلومات مع التركيز على أنشطة مرتبطة بالمستوطنات قامت بها السلطات الإسرائيلية ومن المزعوم أنها ترقى لجرائم حرب وفق المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وأفاد التحقيق الأولي الذي أجرته المحكمة الجنائية بحصول مكتب المدعية العامة على معلومات تشير إلى وقوع جرائم حرب مزعومة ارتكبتها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، قد تُعتبر بحسب المادة 7 من نظام روما الأساسي جرائم ضد الإنسانية. ومن الأمثلة التي ذكرها التقرير: جريمة الاضطهاد، وترحيل المدنيين، وجريمة الفصل العنصري. كما حصل مكتب المدعية العامة على تقارير تفيد بارتكاب الأمن الفلسطيني وأجهزة المخابرات في الضفة الغربية جرائم تعذيب وغيرها من الممارسات بحق المعتقلين في السجون الفلسطينية، إضافة إلى معلومات بشأن تقديم السلطة الفلسطينية دفعات مالية لأسر فلسطينيين متورطين بهجمات ضد مدنيين إسرائيليين. وجمع مكتب المدعية العامة معطيات تتعلق بوقوع أكثر من 200 حادثة أدت إلى وفاة متظاهرين بالرصاص الحي وغيرها من الأسلحة التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي، وركزت على الحوادث التي أدت إلى مقتل أطفال وطواقم طبية وصحفيين وذوي إعاقة، في الفترة الواقعة بين 30 آذار 2018 و2019، أي منذ بداية "مسيرات العودة الكبرى." وقال التقرير، إنه بوغم أن غالبية الاحتجاجات كانت سلمية، إلا أن البعض اقترب من السياج الحدودي وانخرط في أعمال عنف. مدعية المحكمة الجنائية الدولية تعلن عزمها فتح تحقيق رسمي في "جرائم حرب ارتكبت" في فلسطين.

بعد "تقييم شامل ومستقل وموضوعي"، أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا أنها تخطط لفتح تحقيق رسمي في "جرائم حرب" قالت إنها ارتكبت في فلسطين، لكنها طلبت من المحكمة إصدار حكم إضافي بشأن الولاية القضائية الإقليمية. وأشارت بنسودا في بيان إلى اكتمال الفحص التمهيدي

للوضع في فلسطين بتحديد استيفاء جميع المعايير القانونية بموجب قانون روما الأساسي لفتح التحقيق. وأضافت: "لدي قناعة بأن هناك أساسا معقولا للمضي قدما في التحقيق بشأن الوضع في فلسطين." وللتأكيد على أن "جرائم حرب قد ارتكبت أو يتم ارتكابها في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة،" تعتقد بنسودا أن "الحالات المحتملة الناشئة عن الوضع ستكون مقبولة" وأنه "لا توجد أسباب حقيقية للاعتقاد بأن التحقيق لن يخدم العدالة." وبما أن فلسطين نفسها قدمت الإحالة، أوضحت السيدة بنسودا أنها لن تسعى للحصول على إذن من الدائرة التمهيدية قبل فتح التحقيق. ومع ذلك، ونظرا إلى "القضايا القانونية والوقائعية الفريدة والمتنازع عليها بشدة" المرتبطة بالوضع، أي "المنطقة التي يمكن إجراء التحقيق فيها،" رأت أنه من الضروري الاعتماد على المادة 19 (3) من النظام الأساسي لحل هذه القضية المحددة.

وفي وقت سابق طلبت المدعية العامة من الدائرة التمهيدية الأولى، "حكما قضائيا" لتأكيد أن المحكمة قد تمارس اختصاصها على الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وغزة.

وأوضحت بنسودا أن "هذا القرار تم اتخاذه بشكل صارم لأغراض تحديد قدرة المحكمة على ممارسة اختصاصها ونطاق هذه الولاية القضائية بموجب النظام الأساسي".

وأكدت المدعية العامة أن هذا "السؤال التأسيسي" يجب أن يقرر بأسرع ما يمكن "لصالح الضحايا والمجتمعات المتأثرة؛ الشهود المحتملين واحتياجاتهم وواجباتهم المتعلقة بالحماية "ولتوفير وضوح للدول المعنية. ومن خلال التماس القرار، دعت السيدة بنسودا الدائرة إلى "الحكم بسرعة، مع السماح للضحايا والدول المعنية وغيرها من الجهات بالمشاركة في هذه الإجراءات، حسب الاقتضاء."

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد صوتت لصالح منح فلسطين صفة مراقب غير عضو في عام 2012. وفي ردها على موقع تويتر، قالت وزارة الخارجية الإسرائيلية: "نحن نرفض تماما قرار المدعية العامة ونحث الدول الأخرى على فعل ذلك."

وكان "المركز الديمقراطي العربي"، ذكر في دراسة نشرت في 9 تموز 2019 تحت عنوان "جرائم إسرائيل وإشكالية المُحاكمة أمام الجنائية الدولية"، أن الإشكاليات فى طبيعة نظام وشروط المحاكمة،

والإجراءات الواجب اتباعها، وفي الضغوط والممارسات الإسرائيلية والأمريكية، التي مورست عليها لإفشال أي جهد فلسطيني، من شأنه ا مقاضاة قادة الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه. حيث أن نظام المحكمة يشترط أن تكون الجريمة قد وقعت فى بلد يكون عضواً فى المحكمة، أو أن تسمح الدولة للمحكمة بالنظر فى القضية التي وقعت على أراضيها، إضافة إلى أن المحكمة تنظر فقط فى القضايا التي ما بعد 1 تموز 2002، وأنه لا يمكنها نظر قضايا قبل هذا التاريخ، وأن المحكمة تمارس عملا قضائيا تكميليا. بمعنى أن تكون المحكمة الجنائية الدولية خطوة أخيرة، فى حال فشل المحاكم الوطنية عن الاضطلاع بدورها فى المحاسبة. وتصرفت –إسرائيل– بطرق التفافية أخرى من خلال إقامة محاكم صورية داخل إسرائيل، لمحاكمة بعض ضباطها، لتفادى الملاحقات والمسائل الدولية، دون أن يحاسبوا بشكل جدي وفعلي، كما أن الإدارة الأمريكية لم تنضم لنظام المحكمة، كونها تعتبرها تشكل تهديدا للسيادة الوطنية الأمريكية.

الفلسطينيون من جهتهم رحبوا بإعلان المحكمة الجنائية الدولية توفّر كافة الشروط لبدء تحقيق في "جرائم حرب" محتملة بالأراضي الفلسطينية، وقالت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، في بيان، إنها "أخذت علما بقرار مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية الطلب من الدائرة التمهيدية في المحكمة إصدار قرار للبت في اختصاصها الإقليمي في فلسطين". واعتبرت ذلك "خطوة للمضي قدماً نحو فتح التحقيق الجنائي الذي طال انتظاره في الجرائم الاسرائيلية التي ارتكبت وترتكب في أرض دولة فلسطين المحتلة"، وأضافت الخارجية أن هذه الخطوة تعتبر "الأولى من نوعها التي تتخذها المدعية العامة منذ إعلانها بدء الدراسة الأولية في كانون الثاني 2015، وتعكس نيتها فتح التحقيق الجنائي في الحالة في فلسطين".

وفي هذا السياق، اعتبرت وزارة الخارجية الفلسطينية أنه من حق الشعب الفلسطيني المطالبة بكافة سبل الإنصاف والعدالة التي يوفرها القانون الدولي، بما في ذلك اللجوء للمحكمة الجنائية الدولية، نظرا للضرورة الملحة وجسامة الوضع في فلسطين الذي لا يحتمل مزيدا من التأخير، ولاحظت أن المدعية العامة كانت قد أكدت سابقا أنها تمتلك اختصاصا قضائيا على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن هنالك أساسا معقولا يفيد بارتكاب جرائم على أرضها تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.وقال بيان الوزارة إن دولة فلسطين تعتبر هذا الطلب من الدائرة التمهيدية بمثابة تأكيد لموقف المدعية العامة بشأن

توفر اختصاص قضائي لديها للنظر في الجرائم المستمرة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستعمرين، مؤكدا مشاركة دولة فلسطين في الإجراءات القضائية التي ستبدأ أمام المحكمة الجنائية الدولية للتأكيد على أن مسألة الولاية الإقليمية هي مسألة محسومة بالفعل وبشكل واضح بموجب القانون الدولي، هذا بالإضافة لموقفها الراسخ بأن مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية يمتلك الولاية القضائية المطلوبة على أرضها. وطالبت الخارجية الفلسطينية بضرورة إصدار حكم عاجل من الدائرة التمهيدية الأولى، بما يتماشى مع الإطار الزمني المحدد في دليل ممارسات المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذي ترى أنه سيتيح للمدعية العامة المضي قدما في فتح التحقيق الجنائي دون أي تأخير إضافي، مؤكدة أن دولة فلسطين ما تزال متمسكة بالتزاماتها القانونية كدولة عضو في نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، وأنها ستواصل سجلها الثابت في التعاون مع المحكمة، حتى تحقق العدالة لضحايا شعبها والمساءلة والمحاسبة لمجرمي الحرب.

وتعليقا على قرار المحكمة الجنائية الدولية، قال أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القدس والأقصى، القيادي في حركة "فتح"، الدكتور أيمن الرقب، لقد تقدمت السلطة الفلسطينية منذ عام 2014، بطلب للجنائية الدولية للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبها الاحتلال في القدس. من خلال حرق الشهيد محمد أبو خضير حيا، وحرق عائلة دوابشة، واستشهاد العائلة وحروب قطاع غزة، التي كان آخرها عام 2014 من أخطرها، حيث أباد الاحتلال، أكثر من 55 أسرة فلسطينية بشكل كامل وقتل مئات الأطفال. وأضاف : لقد منع الاحتلال، وفد الجنائية الدولية أكثر من مرة من زيارة الأراضي الفلسطينية، والتحقيق في هذه الجرائم وسواها، ورغم إرسال الأمم المتحدة فريق للتحقيق، فإنه خلص بإدانة الاحتلال والمقاومة الفلسطينية دون الحديث عن جرائم الاحتلال.

وأوضح الرقب أن تصريح الجنائية الدولية والذي جاء على لسان المدعية العامة، يعتبر انتصارا للحق الفلسطيني، ويمثل تحد للجهد الأمريكي الداعم والحامي للاحتلال في مؤسسات المجتمع الدولي. وأضاف : لا اعتقد أنه جاء نتيجة أن المدعية ستغادر موقعها بعد أكثر من عام، ولو كان هذا صحيحا، لأجلت هذا الموقف في الشهر الأخير لعملها كما فعلت إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، عندما امتنعت عن

استخدام الفيتو الأمريكي ضد قرار 2334 الذي أدان المستوطنات الصهيونية، بعد أن تأكد أوباما من فشل الديمقراطيين من الوصول البيت الأبيض".

وتابع الرقب قائلا: "هذا التصريح يحتاج جهداً فلسطينياً لتحويل هذا التصريح لقرارت، من خلال تقديم ملفات جنائية ضد جرائم الاحتلال، وألا تذهب تصريحات الترحيب فقط بهذا التصريح أدراج الرياح واستخدام التضليل الإعلامي، كما حدث من قبل عند الإعلان أكثر من مرة عن تقديم قضايا للجنائية الدولية، التي نفت حينها أنه تقدم لها أي ملف". وأشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي، لن يقبل بهذا الموقف من الجنائية الدولية، واعتبره رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، أنه معاد لإسرائيل، وانه لن يسمح للجنائية بإرسال طواقم تحقيق إلى الأراضي الفلسطينية، واعتبر أن موقف المدعية معاد للسامية، ويناهض حق اليهود في فلسطين.

وأوضح الرقب، ان هذا الموقف يعني أن العمل لن يكون سهلا، ولا يكفي أن نرفع ملفات للجنائية، ولا ننظر للموقف الإسرائيلي، مضيفا: "أتمنى من السلطة الفلسطينية، تشكيل طاقم حقوقي فلسطيني عربي ودولي، للبدء في إعداد الملفات الجنائية الناضجة ضد الاحتلال، وألا يترك الأمر لموقف الخارجية الفلسطينية".

5 – ردات الفعل المختلفة:

طالب خبراء دوليون وحقوقيون، المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية بضرورة فتح تحقيق عاجل في الجرائم التي ارتكبها الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين. وقال بيان للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، عقب ندوة عقدت في الأكاديمية البريطانية بالعاصمة لندن، إن مجموعة من الأدلة وتقارير تفصيلية قدمت للمدعية العامة حول جرائم الحرب المرتكبة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، بينها انتهاكات الاحتلال أثناء احتجاجات وتجمعات مسيرات العودة الكبرى المتواصلة بشكل أسبوعي قرب حدود قطاع غزة". وأعلن الخبراء برئاسة البارونة كينيدي عن إرسال رسالة إلى المدعية العامة للمحكمة

الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، لحثها على "عدم إضاعة المزيد من الوقت في فتح تحقيق رسمي في الجرائم الدولية المرتكبة ضد المدنيين الفلسطينيين". وقالت كينيدي: "على الجميع أن يتساءل لماذا لم تقم المدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية باتخاذ أي إجراء بعد ما تم ارتكابه تجاه المدنيين الفلسطينيين". فيما قال رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان محمد جميل: "كل يوم يتأخر فيه التحقيق بمثابة فرصة جديدة للسلطات الاسرائيلية لارتكاب المزيد من الجرائم بدون أي مساءلة أو رادع". وأضاف: "قوبلت الجرائم الممنهجة ضد المدنيين الفلسطينيين بصمت لفترة طويلة، لكن أمام المحكمة الجنائية الدولية فرصة لتعديل موقفها ويجب أن لا تفشل في هذه المهمة التاريخية".

من ناحية اخرى أعربت وزارة الخارجية الفلسطينية في بيان عن الترحيب "بالاعلان كخطوة للمضي قدما نحو فتح التحقيق الجنائي الذي طال انتظاره بعد ما يقارب خمس سنوات من بدء الدراسة الأولية".

وعقّب الرئيس الفلسطيني محمود عباس على القرار بالقول: "هذا يوم تاريخي، والآن أصبح بإمكان أي فلسطيني أصيب جراء الاحتلال أن يرفع قضية أمام المحكمة الجنائية، واعتبارا من اليوم ستبدأ ماكينة المحكمة الجنائية الدولية بتقبل القضايا التي سبق أن قدمناها". وجاءت تصريحات عباس خلال المجلس الثوري لحركة "فتح"، في دورته السابعة "دورة الخيار الشعبي الديمقراطي والمقاومة الشعبية للتصدي للمخططات الصهيوأميركية"، المنعقدة بمقر الرئاسة في مدينة رام الله.

وأضاف عباس: "بعد أربع سنوات من العمل والمتابعة الحثيثة، وتقديم كل ما يلزم حول جرائم الاحتلال المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، صدر اليوم القرار لأن المحكمة كانت تتابع الحيثيات والقوانين والقضايا وتدرسها". وأشار إلى "التوجه الفلسطيني إلى المؤسسات الدولية وما تخلل ذلك من عقبات وفيتو أميركي، لكن فلسطين مضت في طريقها للانضمام إلى عضوية المنظمات الدولية وأصبحت عضوا في أكثر من 100 عضوية في منظمات دولية من أصل 520 منظمة". وتابع عباس: "حققنا مرادنا بالحصول على العضوية في المحكمة الجنائية الدولية، ومنذ ذلك التاريخ، ونحن نسعى من أجل البدء بالتحقيق، وقدمنا وثائق وقدمنا ادعاءات". بدوره، قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية في تصريح له، "إن إعلان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية يشكل انحيازا للعدل والحقيقة، وسنقوم

بكل جهد قانوني ممكن لمحاكمة إسرائيل على جرائم الحرب التي ارتكبتها بحق أبناء شعبنا في قطاع غزة والقدس والضفة الغربية". وأضاف اشتية "إن هذه الخطوة تزيد من ثقة الفلسطينيين في نزاهة المؤسسة الحقوقية الدولية ووقوفها إلى جانب العدل رغم كل الضغوط التي مارستها وتمارسها إسرائيل عليها".

وقال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي إن الرئيس عباس منح كامل الصلاحيات من أجل التحضير للعمل القانوني فيما يتعلق باستكمال ملفات المحكمة الجنائية الدولية، وتشكيل الفرق في كل التخصصات والتشبيك مع الشركاء للإعداد المحكم للفترة المقبلة.

وأكد أن العمل القانوني «تضاعف أربع مرات»، ما يتطلب تضافر الجهود لإنجاح المهمة، مشيراً إلى أنه ستتم دراسة كل الخيارات والاحتمالات للتحضير لأي خطوة استباقية ممكن أن تتم من طرف إسرائيل تجاه المحكمة الجنائية الدولية.

وفيما يتعلق بحالة التخبط والرعب في الجانب الإسرائيلي، أكد المالكي أن ردود الفعل «تعكس المخاوف الكبيرة لديهم، وهو ما يثبت بأن الاجراء الذي تم القيام به بالتوجه نحو الجنايات الدولية كان صحيحا»، لكنه حذر من محاولات إسرائيل الضغط على القضاة في الدائرة التمهيدية للخروج برؤية مختلفة تماما، عن تلك التي وصلت إليها المدعية العامة وفريقها للتملص من مسؤوليتها أمام المحكمة.

وأشار إلى أن من ضمن التحضيرات القائمة حاليا هو الإعداد لتقديم المرافعة الفلسطينية أمام الدائرة التمهيدية، مضيفا: «من المتوقع تقديم مرافعة من قبل إسرائيل ودول أخرى بالنيابة عنها، من أجل التأثير على القضاة والتحرك ضمن الدول التي ينتمي إليها هؤلاء القضاة لممارسة الضغوط عليهم، وهو ما سيحتم علينا التعامل بشكل مسؤول ومهني لمتابعة التطورات وتحديد الخطوات بناء على ذلك».

وقال إنه في حال قررت إسرائيل عدم التعاون فإن ذلك سيكون منوطا بالمحكمة الجنائية الدولية وكيفية اتخاذ القرار من المدعية العامة، مشيرا إلى أن عدم التعاون من الجانب الإسرائيلي سينعكس سلبا عليه. ففي هذه الأثناء تدرس تل أبيب منع دخول موظفي المحكمة الجنائية إلى إسرائيل، رداً على عزم المدعية العامة للمحكمة فتح تحقيق في ارتكاب «جرائم حرب» محتملة، في الأراضي الفلسطينية، بحسب وسائل

إعلام عبرية. وقالت صحيفة «يسرائيل هيوم» (اسرائيل اليوم) العبرية، إن ممثلين عن وزارات الخارجية والعدل، ومجلس الأمن القومي، في إسرائيل بحثوا طرق رد عملية، على قرار بنسودا. وأضافت إن جلسة مشتركة، عقدها ممثلو الجهات الثلاثة، الأحد، في مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بحثت إمكانية منع دخول موظفي المحكمة الدولية إلى إسرائيل.

وأوضحت أن إسرائيل تدرس الإقدام على خطوة مماثلة لتلك التي اتخذتها الإدارة الأمريكية، بعرقلة منح تأشيرات دخول لموظفي المحكمة الجنائية إلى الولايات المتحدة، رداً على عزم المحكمة التحقيق مع جنود أمريكيين شاركوا في الحرب بأفغانستان.

وتوقعت الصحيفة استمرار انشغال إسرائيل، بكيفية الرد على المحكمة لأيام عديدة مقبلة.

وتابعت:» أول قرار اتخذه في هذا السياق رئيس الوزراء نتنياهو، هو نقل كل المداولات في المسألة إلى المجلس الوزاري الإسرائيلي الأمني المصغر (الكابينت)، وفرض السرية على محتواها، للحيلولة دون كشف الإجراءات المستقبلية الإسرائيلية في هذه المسألة الحساسة».

الجدير بالذكر أنه في أيار 2018 قدمت فلسطين رسميًا طلب إحالة لمحكمة الجنايات الدولية لملف جرائم الحرب الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. وكان وقّع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، نهاية كانون الأول 2014، على ميثاق «روما» وملحقاته، المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، فيما وافقت الأخيرة على طلب فلسطين، وباتت عضوا فيها منذ الأول من نيسان 2015.

وفيما يتعلق بنشر قائمة أسماء الشركات العاملة في المستوطنات، أشار المالكي إلى أن ذلك سيستغرق وقتا لتعدد الإجراءات، موضحا بأن المفوضة السامية لحقوق الإنسان المكلفة بمتابعة الكشف عن الأسماء، بدأت عملها بالفعل في مقدمة الإجراءات وهي معرفة الشركات والتأكد من حقيقة عملها بالمستوطنات، لافتا إلى أنه طلب لقاء مع المفوضة السامية تحديد فترة تقريبية لموعد إنجاز القائمة.

كذلك، رحبّت وزارة الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين، بهذا الإعلان كخطوة للمضي قدما نحو فتح التحقيق الجنائي الذي طال انتظاره في الجرائم التي ارتكبت وترتكب في أرض دولة فلسطين المحتلة، بعد ما يقارب خمس سنوات من بدء الدراسة الأولية في الحالة في فلسطين.

وطالبت خارجية دولة فلسطين "بضرورة إصدار حكم عاجل من الدائرة التمهيدية الأولى، بما يتماشى مع الإطار الزمني المحدد في دليل ممارسات المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذي ترى أنه سيتيح للمدعية العامة المضي قدماً في فتح التحقيق الجنائي دون أي تأخير إضافي".

بدوره، قال رئيس اللجنة الوطنية المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية صائب عريقات إن قرار مكتب المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودا، خطوة إيجابية ومشجعة تقرّب فلسطين من فتح التحقيق الجنائي في جرائم الحرب التي ارتكبت فيها. وأضاف عريقات في بيان، أن الخطوة من شأنها وضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب، وتساهم في منعها وصولاً إلى إحقاق العدالة. وأوضح أن هذه الخطوة "تأكيد لموقفها حول وجود اختصاص قضائي لديها للنظر في الجرائم المستمرة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بفلسطين، وهي خطوة أخيرة نحو فتح التحقيق الجنائي، ورسالة أمل لأبناء شعبنا بأن تحقيق العدالة ممكن، وأن الانتصاف لضحايا الاحتلال بات قريباً". اضاف : إن "التحقيق الأولي انتهى والمحكمة الجنائية الدولية تؤكد ارتكاب إسرائيل جرائم حرب في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة". وقال : إن "هذا يوم أسود ووصمة عار للاحتلال الإسرائيلي الذي يقوم بالإعدامات الميدانية وبناء المستوطنات والاغتيالات والاعتقالات والتطهير العرقي ولن تمر هذه الأمور، وسندافع عن أنفسنا بكل ما نملك بالطرق القانونية ... "لو نظر نتنياهو إلى لاهاي 1907 ومواثيق جنيف 1949 وإلى ميثاق روما لوجد أن سلطة احتلال إسرائيل ليس لها سيادة على شبر واحد من الأرض المحتلة عام 1967 ونحن أصحاب السيادة" .
وتابع: "تتنياهو أنكر من الأساس أن هذا احتلال وقال إن القانون لا ينطبق ونقل مئات الآلاف من المستوطنين إلى الأراضي المحتلة وكل واحد منهم بحد ذاته يشكل جريمة حرب".

كذلك اعتبر عريقات خطوة الجنائية "إيجابية ومشجعة، وتقرّب فلسطين من فتح التحقيق الجنائي في جرائم الحرب التي ارتكبت فيها". واعتبر أن الخطوة من شأنها وضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب،

وتسهم في منعها، وصولاً إلى إحقاق العدالة. وقال: إن "هذه الخطوة تأكيد لموقفها حول وجود اختصاص قضائي لديها للنظر في الجرائم المستمرة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بفلسطين، وهي خطوة أخيرة نحو فتح التحقيق الجنائي". وأضاف: "لدي قناعة بأن جرائم حرب ارتكبت بالفعل أو ما زالت ترتكب في الضفة الغربية، بما يشمل القدس الشرقية وقطاع غزة".

ووفقاً لـــ"ميثاق روما"، فإن انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية يمنح الأخيرة كامل الصلاحية القانونية لملاحقة جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي فوق الأرض الفلسطينية. وكانت السلطة الفلسطينية قد طلبت، منذ 5 سنوات، إطلاق تحقيق رسمي في جرائم حرب يرتكبها مسؤولون إسرائيليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقدم الفلسطينيون 3 طلبات أساسية تتعلق بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والاستيطان في الضفة الغربية، ومنها القدس الشرقية، وقضية الأسرى في السجون الإسرائيلية.

بدورها، اعتبرت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حنان عشراوي، في بيان لها، أن هذه الخطوة توطئة لفتح تحقيق رسمي في الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، وهي خطوة طال انتظارها. واضافت : "إن إسرائيل مذعورة من المحاسبة وإصرارها على إخفاء الحقائق ما هي إلا محاولات بائسة للاستمرار في الإفلات من العقاب، لكن مصيرها الفشل الحتمي".

أما الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية مصطفى البرغوثي، فقد أكد في بيان له، أن هذا القرار الذي تأخر كثيرا يفتح الباب للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبها نتنياهو ووزراؤه وقادة وضباط وجنود جيش الاحتلال أثناء عدوانهم على قطاع غزة، وكذلك في ما يتعلق بجريمة الاستيطان والجرائم ضد الأسرى الفلسطينيين.

وطالب البرغوثي الدائرة التمهيدية بالإسراع في إصدار القرار وعدم إضاعة المزيد من الوقت في فتح تحقيق رسمي في الجرائم الدولية المرتكبة من قبل حكام إسرائيل. وقال : "إن رد فعل نتنياهو تجاه القرار والذي وصفه بأنه (يوم أسود لإسرائيل) يؤكد مدى رعب المؤسسة الإسرائيلية من اقتراب موعد إدانتها

بارتكاب جرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني وتحقيق العدالة لشعب عانى طويلا من الجرائم والتشريد والاحتلال ونظام الابرتهايد العنصري".

من جهته، ردّ وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي على تعقيب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على قرار بنسودا، إذ قال "نعم هذا يوم أسود بتاريخ إسرائيل، لأن المحكمة قررت بعد توفر كل الأدلة والبراهين أن هناك ما يكفي لفتح تحقيق جنائي ضد إسرائيل لارتكابها ما يصل إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية". وأضاف : "يجب على إسرائيل أن تتعظ من هذا القرار لأنها أصبحت في مصاف الدول التي ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ودخلت نادي الدول المارقة والمنبوذة والمجرمة والتي يجب أن تحاسب على تلك الجرائم". وأكد المالكي أن القرار "انتصار للعدالة وللحق الفلسطيني، وانتصار لكل فلسطيني ظلمته دولة الاحتلال، وارتكبت بحقه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية". وأضاف: "كما هي العادة يختبئ نتنياهو خلف الحجج الباهتة ويحاول أن يدعي أن هناك معاداة للسامية عندما تحاسب إسرائيل كدولة احتلال على جرائمها". وقال: "هذا الادعاء لن يجد له طريقا في المحكمة الجنائية الدولية، ربما ينجح سياسيا من خلال حلفائه في بعض البرلمانات الوطنية الأوروبية، لكن ليس قانونيا عندما يأخذ القانون مساره، وعندما ينظر إلى ما تقوم به إسرائيل كدولة احتلال من خرق للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية بما فيها اتفاقيات جنيف".

من جانب آخر رحّب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بإعلان المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، عزمها فتح تحقيق في ارتكاب "جرائم حرب" محتملة في الأراضي الفلسطينية.
واعتبر المرصد في بيان له، قرار المدعية العامة بأنه خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، داعياً إلى ضرورة أن يتبعها فتح تحقيق رسمي في انتهاكات "إسرائيل" ضد المدنيين الفلسطينيين بأسرع وقت". وختم البيان بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات لإحالة المتورطين، ومن ضمنهم القادة والجنود الإسرائيليون، الذين ارتكبوا انتهاكات ضد المدنيين الفلسطينيين إلى المحاكم المختصة، بما فيها محاكم الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، وفق مبدأ الاختصاص العالمي، والمحكمة الجنائية الدولية وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

أما نتنياهو فقد انتقد قرار المحكمة الدولية قائلاً "هذا يوم أسود للحقيقة والعدل. يحولون المحكمة الدولية لسلاح سياسي في الصراع ضد إسرائيل، هذه مفارقة. نحن نناضل من أجل حقوقنا ومن أجل الحقيقة التاريخية بكل طريقة ممكنة. المدعية في محكمة الجنايات الدولية (فاتو بنسودا) قررت على ما يبدو عدم رفض الشكوى الفلسطينية ضد دولة إسرائيل. هذا القرار فضيحة لا أساس له". وقال نتنياهو إنه بعث برسالة خطية إلى زعماء في العالم، بنفس الروح، كتب فيها: «لقد حولوا المحكمة إلى سلاح سياسي ضد إسرائيل وضد علاقتنا بأرضنا. يريدون تحويل عيش اليهود في وطنهم إلى جريمة حرب. هذه مسخرة. سنكافح من أجل حقوقنا ومن أجل الحقيقة التاريخية بكل الوسائل الممكنة».

ومن جانب آخر وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي القرار بانه يمثل "يوما مظلما للحقيقة والعدالة" وهاجم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، قرار المحكمة الجنائية الدولية عزمها التحقيق في "جرائم حرب" محتملة بالأراضي الفلسطينية، وقال في بيان أصدره مكتبه، إن "هذا يوم أسود بالنسبة للحق وللعدالة، يتم تحويل المحكمة الجنائية الدولية إلى سلاح سياسي في إطار الكفاح ضد إسرائيل"، وادعى نتنياهو أنه "ليست للمحكمة الجنائية الدولية أي صلاحية لبحث هذا الموضوع"، معتبرًا أن المحكمة "لديها صلاحية فقط لبحث قضايا ترفع من قبل دول ذات سيادة، ولكن لم تكن هناك أبدا دولة فلسطينية".

واعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو إن هذا القرار يجعل من المحكمة الجنائية الدولية التي رفضت إسرائيل الانضمام إليها منذ إنشائها عام 2002 "أداة سياسية" ضد كيانه.

ومن جانبهم، رحب الفلسطينيون بما اعتبروه خطوة "طال انتظارها" تاتي بعد نحو خمس سنوات من فتح تحقيق أولي كانت المدعية أطلقته في أعقاب حرب غزة عام 2014.

وعشية ذكرى ما يسمى «الهولوكوست» حصل استنفار إسرائيلي بوجه «الجنائية الدولية» حيث حث نتنياهو قادة العالم على دعم مساعيه لمنع المحكمة من التحقيق مع إسرائيليين مشبوهين . واستغل رئيس حكومة العدو تجمّع العشرات من قادة العالم في القدس المحتلة لإحياء ذكرى «الهولوكوست»، كي يحثّهم على دعم مساعي إسرائيل لمنع «المحكمة الجنائية الدولية» في لاهاي من التحقيق مع إسرائيليين في جرائم

حرب ضدّ الفلسطينيين. واوردت صحيفة «هآرتس»، أنه بينما يركّز نتنياهو بشكل علني على أنه سيثير مع ضيوفه التهديد الإقليمي الذي تمثّله إيران، فهو اثار ايضاً ما صدر عن المدعي العام في «الجنائية الدولية» من أن هناك أساساً معقولاً لمواصلة التحقيقات ضدّ إسرائيليين في ما يتعلق بجرائم حرب محتملة ارتكبوها في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية بحق فلسطينيين.

وطلب نتنياهو من القادة الذين التقاهم ، ومن بينهم نائب الرئيس الأميركي مايك بنس والرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إطلاق مواقف رسمية تدعم الادعاءات الإسرائيلية بأن لا اختصاص لـــ«الجنائية الدولية» في الأراضي الفلسطينية، على اعتبار أن السلطة الفلسطينية ليست دولة ذات سيادة. وكانت إسرائيل سعت، في أعقاب صدور قرار المدعي العام للمحكمة، إلى استقطاب الدعم السياسي الدولي لموقفها الرافض للقرار، لكنّ عدداً قليلاً جداً من الدول تجاوب معها. وعلى رأس تلك الدول جاءت الولايات المتحدة الأميركية، التي أعلنت معارضتها الحازمة أيّ «تحقيق غير مبرّر» ضدّ إسرائيل، معتبرةً إجراءاً كهذا «متحيّزاً وغير عادل»، فيما أعربت أستراليا، في بيان صدر عن خارجيتها، عن «قلقها» من القرار. كذلك، صدر عن الحكومة المجرية موقف مشابه، إذ استجابت بودابست لطلبات نتنياهو، وأكدت أن موقف إسرائيل من عدم اختصاص «الجنائية الدولية» له ما يبرّره. وعلى رغم أن الموقف الألماني من طلب المساندة الإسرائيلية جاء «متوازناً»، بالطلب إلى المحكمة حلّ القضايا ذات الصلة «من دون تسييس»، إلا أنه عُدّ كافياً من وجهة نظر تل أبيب، ومؤيّداً لطلبات الأخيرة ولو بتحفّظ. في المقابل، جاء موقف كندا لافتاً، وكان محلّ ترحيب إسرائيلياً، بعدما كرّرت أوتاوا «موقفها الثابت» في أنها لا تعترف بوجود دولة فلسطينية، وتبعاً له لا تعترف بانضمام السلطة (الفلسطينية) إلى المعاهدات الدولية، الأمر الذي يتساوق بالنتيجة مع الموقف الإسرائيلي القائل بأن لا اختصاص للمحكمة في الأراضي الفلسطينية.

باستثناء الدول المذكورة آنفاً، لم تستجب أيّ دولة وازنة لطلبات المساندة التي صدرت عن نتنياهو وغيره من المسؤولين الإسرائيليين. لكن هؤلاء حاولوا استثمار زخم ذكرى «الهولوكوست» واللقاءات المباشرة التي تخلّلتها من أجل إعادة إثارة المسألة، والدفع في اتجاه صدور مواقف رسمية من شأنها التأثير في

قرارات «الجنائية الدولية» ومنع إجراءاتها، التي تُعدّ أكثر من عامل إزعاج دولي للمسؤولين الإسرائيليين الحاليين والسابقين، في ظلّ احتمال صدور طلبات لمباشرة التحقيقات الجنائية معهم.

وأعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أن الولايات المتحدة "تعارض بحزم" أي تحرك للمحكمة الجنائية الدولية ضد إسرائيل، بعد إعلان المدعية العامة لهذه المحكمة أنها تريد فتح تحقيق كامل حول وقوع "جرائم حرب" محتملة في الأراضي الفلسطينية"، وأضاف "لا نعتقد أن الفلسطينيين مؤهلون كدولة ذات سيادة، ولهذا هم ليسوا مؤهلين للحصول على عضوية كاملة أو المشاركة كدولة في المنظمات أو الكيانات أو المؤتمرات الدولية، بما فيها محكمة الجنائية الدولية".

في المقابل قالت المدعية العامة فاتو بنسودة : " انني أعرب عن ارتياحي ازاء وجود أساس معقول لمواصلة التحقيق في الوضع في فلسطين"، ولم يشر البيان إلى مرتكبي الجرائم المشار اليها. وأضافت أنه قبل فتح التحقيق، ستطلب من المحكمة ومقرها لاهاي أن تقرر ما هي الأراضي المشمولة ضمن اختصاصها بسبب "فرادة الوضع القانوني والوقائع المرتبطة بهذه الحالة. والخلافات الشديدة حولها".

وتابعت: "سعيت بشكل خاص للحصول على تأكيد أن الأرض التي يمكن للمحكمة ممارسة اختصاصها عليها، والتي يمكنني أن أخضعها للتحقيق، تشمل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة". وحضت القضاة على الفصل باختصاص المحكمة "من دون تأخير غير مبرر"، مشيرة إلى أنها لا تحتاج إلى طلب أي إذن من القضاة لفتح تحقيق إذ ثمة إحالة سابقة من الفلسطينيين الذين انضموا إلى المحكمة في 2015.

وتعد المسألة شديدة الحساسية، خصوصا بعدما كان مستشار الأمن القومي الأميركي السابق جون بولتون هدد بالقبض على قضاة المحكمة في حال تحركوا ضد اسرائيل والولايات المتحدة.

ورفضت الولايات المتحدة وكيان الاحتلال الاسرائيلي الانضمام إلى المحكمة لتكون المحكمة الدولية الوحيدة المتخصصة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وكانت بنسودة أطلقت في كانون الثاني 2015 تحقيقا أوليا حول اتهامات بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية. في أعقاب حرب غزة عام 2014. ويمكن لتحقيق شامل أن يقود نحو توجيه اتهامات إلى افراد. إذ لا يمكن توجيهها إلى الدول.

لا شك أن إعلان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية عزمها فتح تحقيق في ارتكاب "جرائم حرب" محتملة، في الأراضي الفلسطينية، يعتبر تطورا هاما في موقف المحكمة الجنائية الدولية تجاه الطلبات الفلسطينية المتكررة للمحكمة بالتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبها كيان الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو يؤشر إلى الدخول في معركة طويلة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين في المحكمة الجنائية الدولية. ويبقى السؤال المطروح هو: هل ستنجح المحكمة في تحقيق هذا الهدف أم أن هذه الفرصة ستفشل أمام التعقيدات والتحديات التي ستواجهها؟

6 – فرص النجاح والفشل:

هناك طريق طويل للوصول إلى فتح التحقيق في هذه الجرائم، وطريق أطول لتقديم الجناة إلى المحاكمة، وهذا يعود لعدة أسباب من أهمها: آليات عمل التحقيق، إجراءات المحاكمة الطويلة في المحكمة، والعقبات والقيود القانونية التي ستواجهها هذه المحكمة. وكانت الجهود الفلسطينية قد استمرت منذ عدة سنوات للوصول إلى إعلان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية عزمها فتح تحقيق في ارتكاب "جرائم حرب" محتملة، في الأراضي الفلسطينية. ففي شهر كانون الثاني من عام (2009 م)، عقب انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أودع وزير العدل الفلسطيني إعلاناً رسمياً لدى مكتب المدعي العام للمحكمة، وطلب من خلاله، إجراء تحقيق في الجرائم المرتكبة أثناء عملية "الرصاص المصبوب" الإسرائيلية في قطاع غزة، إلا أن مكتب المدعي العام رفض الطلب الفلسطيني بحجة أن فلسطين ليست دولة وفق القانون الدولي.

وفي شهر تشرين الثاني من عام (2012)، نالت فلسطين وضع دولة غير عضو تتمتع بصفة مراقب لدى الأمم المتحدة، وأصبح بإمكانها الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية. وفي شهر تموز (2014)، وأثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بعث وزير العدل في السلطة الفلسطينية والنائب العام رسالة إلى مكتب المدعي العام يطالبه بفتح تحقيق على أساس بلاغ عام (2009)، إلا أن المدعية العامة للمحكمة أجابت على الطلب بأن " رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الخارجية فقط، هم المخولون بالإعلان عن موافقة فلسطين على الامتثال لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وفي شهر كانون الثاني من عام (2015 م)، أودعت فلسطين عبر وزارة الخارجية إعلاناً جديداً لدى المحكمة بموجب المادة 13 الفقرة 3، قبلت فيه باختصاص المحكمة بأثر رجعي يعود إلى تاريخ 13 حزيران (2014م)، لكي تتمكن المحكمة من التحقيق في الجرائم المرتكبة في العدوان على قطاع غزة عام (2014 م)، كما قامت فلسطين في الوقت نفسه بإيداع وثائق الانضمام إلى نظام روما، وأصبحت فلسطين عضواً بالمحكمة بتاريخ الأول من نيسان (2015م) وفي 16 كانون الثاني (2015م)، أعلن مكتب المدعي العام أنه شَرع في دراسة أولية على أساس الإعلان الصادر بموجب المادة (12) من ميثاق روما، وقامت دولة فلسطين بتقديم بلاغها الأول بشكل رسمي إلى المحكمة الجنائية الدولية يوم 25 حزيران (2015م) من أجل المساهمة بدعم الدراسة الأولية في الجرائم الاسرائيلية المرتكبة في أرض دولة فلسطين بما فيها القدس الشرقية منذ 13 حزيران (2014)، وبتاريخ 22 أيار (2018) قدمت دولة فلسطين إحالة لمكتب المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في فلسطين.

7 – آليات التحقيق في المحكمة والقيود التي تواجهها:

بعد أن قررت المدعية العامة وجود أساس معقول للشروع في إجراء تحقيق، يجب عليها أخذ موافقة الدائرة التمهيدية بالمحكمة لمباشرة التحقيق، وفي حال رفضت الدائرة التمهيدية إعطاء إذن للمدعي العام بإجراء تحقيق، فإن هذا الرفض لا يمنع المدعية العامة من تقديم طلب جديد للدائرة التمهيدية يحتوي على وقائع وأدلة جديدة، وفي حال موافقة الدائرة التمهيدية بالمحكمة المباشرة في التحقيق الذي طلبته المدعية العامة

فان إجراء التحقيق سيتعرض إلى حملة واسعة من الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية لمنع ه وعرقلته، بما في ذلك الضغوطات المالية والسياسية والدولية على المحكمة ذاتها وعلى المدعية العامة وعلى القضاة أنفسهم. ولعل أهم قيد قانوني يمكن أن تلجأ له الولايات المتحدة لتأجيل وإرجاء التحقيق هو اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي بموجب المادة (16) من ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية والتي تنص على (لا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة اثنى عشر شهراً بناءً على طلب من مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى يتضمنه قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة , ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها).

ربما لا تستطيع الولايات المتحدة أن تحصل على قرار من مجلس الأمن لتأجيل التحقيق بموجب المادة (16) لأن هذا يقتضي الحصول على أصوات 9 أعضاء من مجلس الأمن بما فيهم أصوات الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس، بسبب الخلافات القائمة الآن بين الولايات المتحدة وكل من روسيا والصين، مما يحول دون تمرير هذا القرار، وهذا سيكون في صالح المحكمة أن نجحت في مقاومة الضغوطات السياسية والمالية الأخرى التي ستمارسها كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عليها لتمنع المباشرة في التحقيق.

8 – خاتمة:

إن إعلان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية عزمها فتح تحقيق في ارتكاب "جرائم حرب" محتملة، في الأراضي الفلسطينية، هو قرار هام جدا، ويشكل خطوة هامة على طريق المائة ميل الباقية نحو الشروع في هذا التحقيق، ولا ينبغي التقليل من قيمة هذا الإعلان برغم التحديات والعقبات الكبيرة التي ستواجهه، أما الوصول إلى محاكمة الجناة فسيكون طريقاً أطول بالتأكيد وسيواجه تحديات أكثر صعوبة، ولكن المهم في هذا الصدد أن طريق التحقيق في ارتكاب "جرائم حرب" في الأراضي الفلسطينية، قد أصبح مفتوحا وممكناً، وعلى فلسطين وكافة القوى والدول الداعمة لها مواصلة الطريق نحو تحقيق هذا المطلب حتى لا يفلت مجرمو الحرب من العقاب، وحتى لا تبقى دولة الاحتلال فوق كل قانون.